Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد: 08/العدد: 01
(جوان 2024) ص: 110-130

واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر: دراسة حالة المركز الوطني للسجل التجاري

The Reality of E-Management in Algeria: A Case Study of the National Center for the Commercial Registry

بشـــيـــر بـــركـــــان [1]*

Bashir BERKANE[*1]

[1] جامعة محمد خيضر، بسكرة، مخبر المالية، البنوك، وإدارة الأعمال، (الجزائر)

bachir.berkane@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2022/11/29 **تاريخ القبول: 2024/05/03** **تاريخ النشر: 2024/07/04**

ملخص:

أدى التقدم الرهيب في تكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات إلى استحداث نظم معلومات قادرة على القيام بحجم كبير من العمليات، وهو ما أدى إلى استبدال الإدارة التقليدية بالإدارة الإلكترونية وعليه سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى استغلالها لتحديث إدارتها العمومية وعليه تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الإدارة الإلكترونية نظريا وتطبيقيا ولتحقيق هذه الغاية وظفت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، للتعريف بمتغيرات الدراسة نظريا ودراسة حالة المركز الوطني للسجل التجاري.

لتصل الدراسة في النهاية أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية ولا سيما المركز الوطني للسجل التجاري الذي استحدث بوابة إلكترونية تقدم عدد من الخدمات الهامة. **الكلمات المفتاحية:** تكنولوجيا المعلومات، المركز الوطني للسجل التجاري، الإدارة الإلكترونية.

Abstract :

The terrible progress of information technology and databases has led to the development of information systems capable of performing a large volume of operations, which has led to the replacement of traditional administration by electronic administration , and therefore Algeria, like other countries, has sought to exploit it to modernize its public administration, and therefore this study aims to know electronic administration , theoretically and practically in Using a Case Study on: National Center for Commercial Registration.

Keywords: Information Technology؛ National Commercial Register Center؛ E-Administration .

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

بعد انتشار الأنترنت في تسعينات القرن الماضي أصبحت الفرصة مواتية للاستفادة منها لتدعيم الإعلام والاتصال فقد أدت مباشرة إلى ظهور العولمة التي قلصت الحواجز بين بلدان العالم، سواء أمام تبادل المعلومات والبيانات، أو التحويل الإلكتروني للأموال أو تنقل الأشخاص أو حتى التعلم والعمل عن بعد وفي ضوء هذه المتغيرات تبدلت الكثير من المفاهيم خاصة الاقتصادية والإدارية لذلك تناقش هذه الدراسة **الإشكالية الرئيسة التالية:**

- ما هو واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المركز الوطني للسجل التجاري؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية الإشكاليات الفرعية التالية:

- هل تلعب البوابة الرقمية "سجل كوم " دورا في تجسيد الإدارة الإلكترونية؟

- ما مدى أهمية الخدمات الإلكترونية المقدمة من "سجل كوم "؟

وللإجابة عن الإشكالية الدراسية نفترض **الفرضية الرئيسية الآتية:**

- كلما اعتمد المركز الوطني للسجل التجاري على البوابات الرقمية والخدمات الإلكترونية كلما حسن تطبيق الإدارة الإلكترونية.

كما تفترض الدراسة **الفرضيات الفرعية التالية:**

- بما أن البوابة الإلكترونية "سجل كوم" تتيح خدمات إلكترونية للمتعاملين الاقتصاديين فهي تجسد التحول نحو الإدارة الإلكترونية.

- إذا كانت البوابة الرقمية "سجل كوم" هي البوابة الرقمية الوحيدة للمركز الوطني للسجل التجاري فخدماتها تشكل أهمية كبيرة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى المساهمة العلمية في موضوع الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية وبصفة خاصة المركز الوطني للسجل التجاري، حيث يجهل كثير من المتعاملين الاقتصاديين الخدمات المقدمة من المركز.

منهجية البحث: ككل الدراسات النظرية يستند البحث في منهجه على المنهج الوصفي التحليلي من الدراسات السابقة والموقع الإلكتروني للمركز الوطني للسجل التجاري ومن خلال النتائج المتوصل عليها تعمم على الإدارات العمومية الجزائرية كونها تتشابه في الهدف والتمويل وبالتالي الخروج بحكم حول مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

تقوم خطة البحث على تقديم مبحثين أساسيين وهما الإدارة الإلكترونية في الجزائر، والخدمات الإلكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري، وفي النهاية خاتمة تضم أهم النتائج المتوصل إليها، وأهم التوصيات التي يقدمها الباحث .

الدراسات السابقة: يوجد الكثير من الدراسات التي تتقاطع مع موضوع دراستنا والتي تطرقت إلى موضوع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، واخترنا منها ما يناقش موضوع السجل التجاري الإلكتروني أو دور المركز الوطني للسجل التجاري ومن بين هذه الدراسات الحديثة نجد : **دراسة نصيرة بلحاج2021**[1]، تحت عنوان: جهود المركز الوطني للسجل التجاري في تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الجهود التي قام بها المركز الوطني للسجل التجاري لرقمنة خدماته وتعكس هذه الجهود دوره الكبير في رقمنة الاقتصاد الوطني واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وركزت على تلك الجهود الرامية لتطوير التجارة والتجارة الإلكترونية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الجهود الرئيسية تمثلت في البوابة الإلكترونية "سجل كوم"، ورقمنة السجل التجاري بإضافة الرمز الرقمي الذي يسهل قراءة بيانات المتعامل

الاقتصادي، وثمنت هذه الدراسة الجهود المذكورة واعتبرتها مهمة جدا لمستقبل الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

دراسة سفيان بن داود2022[2]، الإدارة الإلكترونية توجه جديد لتحسين نظام الإدارة العامة والحالة المدنية–عرض تجارب دول عربية ناجحة، هذه الدراسة المسحية هدفت إلى تبيان دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر من أجل رقمنة نظام الحالة المدنية، كما وضحت التجربتين العربيتين: الإمارتية والسعودية، التي بحسبها تجارب رائدة، وتوصلت الدراسة، إلى نتيجة أساسية مفادها نجاح الإدارة الإلكترونية في تدعيم الحالة المدنية وإصدار الوثائق الإلكترونية، كجواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف البيومترية.

دراسة مزور صورية وفيلالي بومدين2021[3]، السجل التجاري الإلكتروني في القانون الجزائري، هذه الدراسة التشريعية والنظرية، تعرف بالسجل التجاري الإلكتروني وإجراءاته والتشريعات المرتبطة به كـــ القانون18–05 والقانون18–04 والمرسوم التنفيذي 18–112 وقد بينت هذه الدراسة أن السجل التجاري الإلكتروني أصبح حتمية حيث خضعت كل السجلات القديمة للتحديث وإضافة الرمز الرقمي أما السجلات التجارية الحديثة فكلها تصدر بشكل إلكتروني مزودة برمز قراءة المعلومات وهو ما يدعم الرقابة الإلكترونية والانخراط في الاقتصاد الرقمي.

دراسة سامية حساين، دون سنة النشر[4]، القيد في السجل التجاري الرقمي أحد بنود وانجازات الحكومة الإلكترونية في الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى إبزاز الأدبيات المتعلقة بالسجل التجاري الإلكتروني، وكذلك الخطوات المتبعة التي تعكس الجهود المبذولة في رقمنة السجل التجاري وهو ما يندرج ضمن الحكومة الإلكترونية، واعتبرته الدراسة انجازا كبيرا يمكن من انشاء قاعدة بيانات كبيرة حول كل المتعاملين الاقتصاديين وهو ما يساهم في الشفافية وصدق المعلومات ومنع التزوير وانتحال صفة التاجر.

هذه الدراسات كلها تلتقي مع الدراسة الحالية في موضوعها العام وهو الإدارة الإلكترونية التي يرجى منها إصلاح الإدارة العمومية خاصة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين بالاستفادة من وسائل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، بينما تختلف عنها جزئيا في دراسة الحالة كما هو الحال بالنسبة لدراسة سفيان بن داود التي ركزت على رقمنة الحالة المدنية، بينما ركزت كل من دراسة مزور صورية وسامية حساين على السجل التجاري الإلكتروني وعلاقته بتشجيع التجارة الإلكترونية، وتتميز هذه الدراسة بكونها تعالج موضوع الإدارة الإلكترونية في الجزائر بشكل عام مع تخصيص دراسة حالة حول المركز الوطني للسجل التجاري وبالتالي يمكن اعتبارها بحث إداري وهو ما يختلف جوهريا عن البحث القانوني الذي قامت به نصيرة بلحاج حول نفس دراسة الحالة(البوابة الإلكترونية سجل كوم، والسجل التجاري الإلكتروني) من حيث المنهج.

2. مفاهيم أساسية للإدارة الإلكترونية

1.2 تعريف الإدارة الإلكترونية: تعتبر الإدارة الإلكترونية ضرورة فرضتها العولمة نظرا لمزاياها الكثيرة سواء من المستفيدين من الخدمات أو من المنظمة نفسها لذلك من الضروري معرفة مفاهيمها الأساسية

يوجد تعريفات كثيرة للإدارة الإلكترونية من بينها: "هي كل شكل من أشكال المعاملات التي يمكن أن تتم إلكترونيا بين أي جهتين حكوميتين مع بعضها البعض، أو بين المواطن وأي جهة حكومية على أي مستوى أو وحدات الإدارة المحلية أو مصلحة الضرائب أو أي شكل من أشكال التعامل الأخرى" [5] كما " تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية، تتم معالجتها حسب خطوات متسلسلة مسبقا" [6] وتعرف أيضا "العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة

للأنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمنظمة"[7] أو هي" إدارة موارد معلوماتية تعتمد على الأنترنت وشبكات الاتصال، تميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد وإخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعرفي هو العامل الأكثر فعالية في تحقيق أهدفها، والأكثر كفاءة في استخدام مواردها"[8] وهي "قدرة المنظمات المختلفة على إدارة الأنشطة التنظيمية والخدمات الداخلية والخارجية بما ييسر توفيرها وتقديمها للعملاء الداخليين والخارجيين بوسائل إلكترونية وبسرعة وقدرة عالية وتكاليف ومجهود أقل"[9] ومن التعريفات التي تقدم الإدارة الإلكترونية "وسيلة للحكومات لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خصوصا تطبيقات الأنترنيت بغرض تقديم وتسهيل الحصول على المعلومات للمواطنين والمؤسسات وكذا تقديم خدمات حكومية بأكثر فعالية وكفاءة، إضافة إلى إعطاء فرصة للمواطنين والمؤسسات المشاركة في اتخاذ القرارات بالأجهزة الحكومية وفي العملية الديمقراطية" [10]

ومن هذه التعريفات نستنتج ما يلي:

– بالرغم من كثرة التعاريف للإدارة الإلكترونية بكثرة الباحثين الذين بحثوا هذا الموضوع إلا أنها لا تختلف كثيرا وتصب جميعا في مضمون واحد؛

– تعتمد الإدارة الإلكترونية على شبكات الاتصال المتنوعة :(سلكية–لاسلكية–أنترنت– إكسترانت– أنترانت)؛

– تقوم الإدارة الإلكترونية على: تكنولوجيا المعلومات، قواعد البيانات، نظم المعلومات، تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة؛

– عادة ما يشار للإدارة الإلكترونية بمصطلحات مشابهة كالرقمنة أو التحول الرقمي أو الإدارة الرقمية...إلخ؛

– تتعدد أشكال الإدارة الإلكترونية تبعا لتعدد أطراف العملية الإدارية وتنقسم إلى أربعة أشكال وهي:

من الحكومة إلى المستهلكGovernment to Consumer من الحكومة إلى الحكومة Government to Government من الحكومة نحو منظمات الأعمال Government to Business من منظمات الأعمال نحو الحكومة Business to Government من منظمات الأعمال إلى منظمات الأعمالBusiness to Business؛

– تتنوع تطبيقات الإدارة الإلكترونية لتمس كل مجالات الحياة من تجارة إلكترونية، وتعليم إلكتروني، وحكومة إلكترونية، وصحة إلكترونية، ونشر إلكتروني، خدمات إلكترونية...إلخ.

يمكن الخروج بالتعريف الإجرائي التالي: الإدارة الإلكترونية هي استبدال الإدارة الورقية التقليدية بالإدارة العصرية الرقمية، باستغلال شبكات الاتصال، واعتمادا على نظم المعلومات، وقواعد البيانات الرقمية، وأدوات ووسائل التكنولوجيا الحديثة، كالكمبيوتر والهاتف الذكي من أجل تقديم الخدمات بشكل إلكتروني، وإدارة المنظمة نفسها بشكل رقمي.

2.2 خصائص الإدارة الإلكترونية:

تمتاز الإدارة الإلكترونية بعدة خصائص منها:[11]

–إدارة سرعة: تمتاز الإدارة الإلكترونية بالسرعة مقارنة بالإدارة الورقية وهذا نتيجة لإحلال

النظام محل العمل البشري لذلك تقدم بعض الخدمات في وقت وجيز جدا كالحصول على نسخة من شهادة الميلاد.

– إدارة دون ورق ودون زمن: من خصائص ومزايا الإدارة الإلكترونية في نفس الوقت أنها استغنت عن الورق تماما خاصة بالنسبة للمنظمات التي تستخدم الإدارة الإلكترونية 100 بالمئة فكل العمليات رقمية ولا حاجة لتقديم الأوراق التي تضاعف من التكاليف وتلوث البيئة، وأيضا لا يوجد قيد على الزمن فهي مفتوحة إلكترونيا 7/7 أيام و24/24 سا.

– إدارة دقة وموضوعية: تستند هذه إلى إجراءات رقمية منطقية وعلى حواسيب ومعالجات متطورة جدا لذلك فهي دقيقة لأن هامش الخطأ محدود جدا وأيضا موضوعية إلى أبعد الحدود.

– إدارة تخفيض التكاليف: تخفض الإدارة الإلكترونية كل من تكاليف الوقت، أجر الإداريين، الورق، الحراسة...وغيرها كونها تعتمد على العمل الآلي الرقمي.

– إدارة تبسيط الإجراءات: عكس الإدارة الورقية فإن إجراءات الإدارة الإلكترونية سهلة وبسيطة جدا، قد تصل حد التسجيل الإلكتروني واستعراض رقم التعريف الوني فقط أو إدخال بعض المعلومات البسيطة ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني وهذه الخاصية من أهم خصائص الإدارة الإلكترونية وبدونها تتحول الإدارة الإلكترونية إلى إدارة إلكترونية بيروقراطية.

– إدارة شفافية ومحاربة الفساد: تساهم الإدارة الإلكترونية في الحكم الراشد وتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، فالنظم المعلوماتية الإدارية لا تتعامل بالجهوية والمحسوبية والرشوة وإنما تتعامل مع معلومات رقمية وخوارزميات، وهذا ما جعل الحكومات تتجه نحو الحكومات الإلكترونية لتعزيز الاستدامة والحوكمة.

– إدارة التغيير المستمر: تبحث المنظمات عن التنافسية لذلك تغير دائما التطبيقات والمواقع الإلكترونية لتستجيب لتطلعات العمل.

3.2 عناصر الإدارة الإلكترونية:

عناصر الإدارة الإلكترونية: يصنف أغلب الباحثين في العلوم الإدارية عناصر الإدارة الإلكترونية إلى أربعة عناصر وهي:[12]

شبكة الاتصال: تعتبر شبكة الاتصال مهمة جدا للإدارة الإلكترونية مهما كانت أنواع هذه الشبكات سواء شبكة الأنترنت للهاتف المحمول أو الهاتف الثابت وسواء كانت شبكة أنترنت **Internet** أو إكسترانت **Extranet** أو أنترانت **Intranet** وأيضا قد تستخدم شبكة اللاسلكي **Wi-Fi** أو الـــ **LAN** وعادة تستخدم أنواع متعددة من الشبكة بحسب امكانيات الوصول وظروف الاتصال ونوعية الاستخدام.

عتاد الحاسوب: يقصد به أدوات الكمبيوتر الرئيسية كالذاكرة والفأرة والشاشة ولوحة المفاتيح وكل الأجهزة الملحقة مهما كان نوعها كالماسحات الضوئية والطابعات واللوحات الرقمية ...إلخ.

برامج الحاسوب: تنقسم البرامج إلى قسمين برامج تشغيل الحاسوب وتصفح الانترنت والبرامج والتطبيقات الموجهة للإدارة الإلكترونية التي عادة يتم تحميلها على أجهزة الكمبيوتر.

صناع المعرفة: صناع المعرفة أو الخبراء وهم المهندسون الذين يشرفون على العناصر السابقة بصناعتها وهندستها ووضعها حيز الخدمة لذلك فدورهم مهم جدا في العمليات الرقمية.

4.2 أهداف الإدارة الإلكترونية:

تهدف الإدارة الإلكترونية إلى استغلال مزايا التقنية الحديثة التي تعد مزايا للأسلوب العصري أو المدرسة الحديثة في الإدارة إلى تفادي كل السلبيات التي عرفت عن الإدارة

الورقية التي بالرغم من نجاحها في وقت ما إلا أنها اقترنت أكثر بالجمود والبيروقراطية كظاهرة سلبية وليس كظاهرة تنظيمية وضعها ماكس فيبر، وعليه فإن من أهدافها ارضاء العملاء وتقديم خدمات حكومية ذات جودة عالية، من خلال السرعة والدقة والاتصال التفاعلي مع العملاء" العملاء في الإدارة العمومية هم المواطنين بتعبير سياسي" فليس غريبا أن تتواصل المنظمات مع العملاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو من خلال البريد الإلكتروني أو حتى من خلال الهاتف المحمول بواسطة الرسائل النصية"**SMS**"، وأيضا من أهدافها التخلص من البريد الصادر والوارد وتعويضه بالبريد الإلكتروني خصوصا مع إمكانيات الحفظ الإلكتروني والتخزين السحابي، وتتيح عملية الحفظ الإلكتروني استرجاع المعلومات بكل بساطة عبر كلمات مفتاحية من خلال عملية البحث الآلي، عكس البحث التقليدي في السجلات والأوراق الذي يكون متعبا و يتطلب مختصين في التوثيق والأرشيف، وحتى عملية الأرشفة الإلكترونية هي أسهل بكثير من العادية إذا لا تتطلب سوى مساحات تخزين رقمية ولا تكلف أي حيز مكاني، كما تهدف الإدارة الإلكترونية إلى تعزيز شفافية الإدارة ومصداقيتها إذ تعرض المعلومات والإجراءات لكافة العملاء عبر البوابات الرقمية، والمواقع الإلكترونية، وهو ما يجعل المعلومة متاحة للجميع من جهة ومن جهة أخرى تكون الإجراءات موحدة وعادلة ما يحقق المساواة بين جميع المستفيدين، فالمعاملة الشخصية مستبعدة في الإدارة الإلكترونية لذلك بادرت الكثير من الدول ومن بينها الجزائر إلى إنشاء الحكومة الإلكترونية، وبحسب منظمة الأمم المتحدة فالحكومة الإلكترونية تعزز الاستدامة والحوكمة وتعتبر من أهداف الألفية الثالثة، كما تهدف الإدارة الإلكترونية إلى تقليص التكاليف وتسهيل العمل الذي يصبح سهلا عكس العمل اليدوي فمن خلال الإدارة الإلكترونية يمكن تقديم خدمات متواصلة دون طوابير مدار ساعات اليوم وأيام الأسبوع ومن بين أهدافها مواكبة التطور في العالم كله وليس في البلد نفسه فقط، فمثلا وحدت المنظمة العالمية للطيران اجراءات جواز السفر البيومتري، وأخيرا فإن

الإدارة الإلكترونية تهدف لإلغاء الجمود الهيكلي وتسهيل الحياة اليومية عبر الخدمات الإلكترونية الأساسية كوثائق الحالة المدنية، السكن ، الصحة، فواتير الماء والكهرباء والغاز، الضمان الاجتماعي ، العدالة...إلخ[13].

3. معوقات الإدارة الإلكترونية

توجد عوامل كثيرة تحد من نجاح وانتشار الإدارة الإلكترونية وتسمى "معوقات" لأنها تقف كالعائق في طريق الإدارة الإلكترونية، وهذه المعوقات هي نفسها في الدول التي لم تنجح كثيرا في تجربتها عكس دول كالولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والإمارات العربية المتحدة التي وفرت المناخ اللازم للإدارة الإلكترونية، ويقسم الباحثين عادة هذه المعوقات إلى ما يلي: [14](جبريل، 2020، الصفحات 79-80-81)

1.3 معوقات مادية: تشير معظم الدراسات السابقة أن أهم المعوقات المادية للإدارة الإلكترونية تتمثل فيما يلي:

عدم توفر الأنترنت الجيدة بالتدفق العالي والتغطية الجيدة؛

- نقص وضعف البنية التحتية للاتصالات؛
- التكاليف المرتفعة للوصول إلى شبكة الأنترنت؛
- قلة الموارد المالية لتغطية تكاليف التحول الرقمي.

2.3 معوقات بشرية: بما أن الإدارة الإلكترونية تشغل من طرف المورد البشري فهو من أهم المعوقات خاصة في حالة عدم كفاءته ومن أهمها ما يلي:

-الأمية المعلوماتية ونقص التأهيل والتكوين سواء لدى الإداريين أو حتى المستفيدين من الخدمات الإلكترونية؛

- جهل التكنولوجيا الحديثة وعدم الإلمام باستخدامها؛

- غياب الشفافية ونفوذ مجموعات المصالح الخاصة؛
- عدم الثقة بالتكنولوجيا الحديثة؛
- عدم الدراية بتجارب الدول الناجحة؛
- وجود فجوة تقنية بين المؤهلين وعدم المؤهلين معلوماتيا؛
- الخوف من المخاطر الإلكترونية؛
- ضعف الثقافة التنظيمية الإلكترونية والاعتياد على الورقة والقلم؛
- الافتقار إلى ثقافة الأعمال الشفافة.

3.3 معوقات تشريعية: يعد ضعف الجانب التشريعي الذي يؤطر الإدارة الإلكترونية أهم معوقات الإدارة الإلكترونية ومن أهم صوره ما يأتي:

- عدم وجود أنظمة وتشريعات أمنية أو التساهل في تطبيقها؛
- غياب التشريعات والقوانين المناسبة ونقص تفعيلها واستخدامها.

4. دراسة حالة المركز الوطني للسجل التجاري

يعتبر المركز الوطني للسجل التجاري المنظمة الوحيدة في الجزائر المسؤولة عن تقيد المتعاملين الاقتصاديين في السجل التجاري واصدار مستخرج من السجل التجاري، حيث يعد شرطا أساسيا امتلاك مستخرج السجل التجاري للنشاط القانوني لممارسة التجارة، ويتبع هذا المركز هيكليا وزارة التجارة وترقية الصادرات، وعليه من المهم الاطلاع على الخدمات التي يقدمها.

1.4 تقديم المركز الوطني للسجل التجاري:

تقديم المركز الوطني للسجل التجاري: "هو مؤسسة عمومية تم إنشاؤها بموجب المرسوم 63-248 تحت تسمية الديوان الوطني للملكية الصناعية، ليسمي فيما بعد بالمركز الوطني للسجل التجاري عند صدور المرسوم 73-188 بصلاحيات انحصرت في تجميع نسخ السجل التجاري المسلم آنذاك من قبل مكاتب ضبط المحاكم

يعتبر المركز الوطني للسجل التجاري هيئة إدارية مستقلة موضوعة تحت إشراف وزير التجارة منذ1997"[15].

2.4 مهام المركز الوطني للسجل التجاري:

يقوم المركز الوطني للسجل التجاري بمهام كثيرة تتلخص في :

- إصدار السجلات التجارية؛
- شطب السجلات التجارية؛
- عرض وإشهار البيانات القانونية للمؤسسات الاقتصادية "أشخاص معنوية"؛
- عرض وإشهار الحسابات الاجتماعية "أشخاص معنوية"؛
- تنظيم وتحيين وتعديل مدونة النشاطات الاقتصادية حتى تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الوطني؛
- تقديم الخدمات المختلفة للمتعاملين الاقتصاديين كإصدار الشهادات وغيرها.

3.4 دور المركز الوطني للسجل التجاري:

يعتبر دوره الرئيسي هو القيد في السجل التجاري واصدار مستخرجه للمتعاملين الاقتصاديين وحول هذا الدور الرئيسي يمكن ادراج كل الأدوار الفرعية نظرا لأهمية السجل التجاري في الجزائر كشرط أساسي وإداري لممارسة أي نشاط" يعتبر القيد في السجل التجاري التزام يقع على عاتق التاجر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، وفقا للمادة19 من القانون التجاري أن" كل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل

التجاري يعد مكتسبا صفة التاجر إزاء القوانين المعمول بها، ويخضع لكل النتائج الناجمة عن هذه الصفة"[16]

وبتجربة الباحث كمحقق للمنافسة والتحقيقات الاقتصادية بمصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة، بمديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية خنشلة فإنه هناك ثلاثة أنواع للسجلات التجارية بالإضافة إلى السجل التجاري الثانوي، وهو قيد ثانوي يضاف للقيد الرئيسي ويتيح ممارسة نشاطات إضافية أو مكملة للنشاط الرئيسي على سبيل المثال: محل تجاري أو محلات إضافية، مخزن، نقطة بيع، مصنع...إلخ.

- سجل تجاري لشخص طبيعي يرمز له بالرمز "أ"؛
- سجل تجاري لشخص معنوي يرمز له بالرمز "ب"؛
- سجل تجاري متنقل يرمز له بـــ "د".

يمكن القول أن المركز الوطني للسجل التجاري يلعب دور رئيسي في استخراج السجل التجاري وما يتبع ذلك من نشاطات تنظم الحياة الاقتصادية كحجز وتسجيل التسمية التجارية وأسماء النطاق و تعديل بيانات مستخرج السجل التجاري وحتى شطبه بطلب من المتعامل الاقتصادي، كما يلعب دورا كبيرا في مرافقة التحول نحو "الاقتصاد الرقمي".

4.4 الخدمات الإلكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري:

في ضوء التحول الرقمي الواسع لجميع المنظمات الإدارية والاقتصادية، وفي ظل انتشار الأنترنت الواسع، واستخدام وسائل الدفع الإلكتروني ونمو التجارة الإلكترونية مقارنة بالتجارة التقليدية فإنه من الضروري جدا مواكبة هذا التحول الإلكتروني، ورقمنة جميع الخدمات المقدمة من المركز الوطني للسجل التجاري، حيث شرع فعلا في رقمنة خدماته التي يستعرضها هذا البحث .

البوابة الإلكترونية سجل كوم :

هي بوابة إلكترونية استحدثها المركز الوطني للسجل التجاري https://sidjilcom.cnrc.dz/ar/accueil، هذه البوابة يمكن الاشتراك المدفوع بها حسب ثلاثة عروض:

وحدوي: يتيح الولوج لخدمة وحيدة لحساب مستخدم واحد بقيمة 3000دج سنويا.

قاعدي: يتيح الولوج لكل الخدمات لحساب مستخدم واحد ما عدى الحسابات الاجتماعية بقيمة 5000 دج كل سداسي أو 9000دج سنويا.

الكامل: يتيح الولوج لكل الخدمات بخمسة حسابات مستخدمين وهو ما يناسب الشركات أو المؤسسات الإدارية بقيمة 20000دج كل سداس أو 36000دج سنويا.

يمكن لمديريات التجارة والمخابر وأيضا المتعاملين الاقتصاديين والموثقين والبنوك فتح حسابات مدفوعة في هذه البوابة الرقمية للحصول على الخدمات التالية:[17]

– البحث في قائمة التجار للحصول على معلوماتهم مثل: رقم السجل، عنوان السكن، الاسم التجاري، تاريخ الميلاد، حالة النشاط، التعديلات، المسيرين، رقم الهاتف؛

– مدونة تحتوي جميع النشاطات التجارية؛

– التسمية التجارية؛

– النشرة الرسمية للإعلانات القانونية؛

– الحسابات الاجتماعية وهي الحسابات المالية التي تبين رأس المال وحالة الربح والخسارة وغيرها من المعلومات الأساسية لدراسة النسب المالية للتأكد من الحالة المالية للشركاء مثل التأكد من وضعية سدادهم للديون وعدم افلاسهم؛

– كما تقدم خدمة الحصول على الشهادات إلكترونيا، والدفع الإلكتروني للخدمات، وحجز موعد لتوفير الوقت، وإنشاء المؤسسات عبر الخط.

من خلال استخدام البوابة الإلكترونية من الباحث ومن خلال مقابلة مع المكلف بتمثيل الفرع المحلي خنشلة للسجل التجاري المسمى "خ.ق" [19]بمناسبة تنظيم أبواب مفتوحة للمواطنين على قطاع التجارة وترقية الصادرات التي جرت في بهو الاستقبال بمديرية التجارة وترقية الصادرات في إطار الاحتفالية الستين (60) المخلدة لعيد الاستقلال 05 جويلية 2022/1962 حيث برمجت ليومي 03 و04 جويلية وأيضا حسب تتبع الباحث لمستجدات قطاع التجارة، يمكن القول بأن هذه الخدمات مهمة جدا لكن نجاحها مرتبط بوعي المتعاملين الاقتصاديين وخاصة تجار التجزئة الذين لا يملك أغلبهم مستويات تعليمية عالية للاندماج الرقمي مع التطبيقات الإلكترونية، وبالتالي يلجِؤون دائما إلى الإدارة الورقية والتقرب الشخصي من وكالات المركز الوطني للسجل التجاري، كما أن ثقافة الخدمة الإلكترونية المدفوعة غير متجذرة كثيرا في أوساطهم، لذلك من الأحسن أن يكون الاشتراك في بوابة سجل كوم مجاني في البداية أو على الأقل تخفيض الاشتراك باستثناء الموثقين الذين يستطيعون استعمال الفضاء الخاص بهم كونهم جامعيين" ليسانس حقوق+ تكوين في التوثيق" حيث تساعدهم البوابة الإلكترونية على إشهار العقود الرسمية وبالتالي مرافقة رجال الأعمال في إنشاء المؤسسات التي تقتضي تأسيسها بعقود وقوانين أساسية موثقة ومن ايجابيات هذه الخدمات أنها تسهل عملية الرقابة على أعوان مديريات التجارة، حيث يلجون إلى البوابة الرقمية من أجل التأكد من هوية المتعاملين الاقتصاديين، ومعرفة معلوماتهم الأساسية مثل: الاسم، اللقب، عنوان السكن، عنوان المحل، نوع النشاط، مضمون النشاط، اسم المسير، رمز النشاط، رقم الهاتف، القيد الثانوي في السجل التجاري. كما يوفر معلومات إحصائية وهو ما يمكنهم من تحرير تقارير حول تحقيقات متخصصة أو تحرير مخالفات قضائية دقيقة لاستبعاد الخطأ في الهوية أو تشابه الأسماء وغيره.

كما أن هذه الخدمات وخصوصا المتعلقة بالحسابات الاجتماعية تسمح بتعزيز الشفافية الاقتصادية من خلال معرفة الحالة المالية للمؤسسات الاقتصادية "ربح، افلاس، خسارة، تغيير المسير..إلخ" والتي تكون مهمة للشركاء مثل البنوك والمصانع وتجار الجملة...إلخ.

ومراعاة لصعوبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بصفة كاملة خصوصا ما يتعلق بالأمية الإلكترونية وضعف الثقافة الإلكترونية نتيجة لعدم الثقة في الدفع الإلكتروني فإن المركز الوطني للسجل التجاري لم يتخلى عن الإدارة الورقية رغم أن الاتجاه نحو الاقتصاد الرقمي يقتضي ضرورة التحول الرقمي من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية.

السجل التجاري الإلكتروني :

رغم تأخر الجزائر في إصدار السجل التجاري الإلكتروني إلا أنها تداركت الأمر خصوصا بعد وضع إطار تشريعي للتجارة الإلكترونية، بصدور القانون 05/18المؤرخ في 10ماي 2018 الذي ينظم التجارة الإلكترونية وأيضا المرسوم التنفيذي 18-112 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الإلكتروني بعد القيد الإلكتروني، ويحتوي السجل التجاري الإلكتروني على رمز رقمي تتم قراءته بالهاتف الذكي أو قارئ ليزر أو كاميرا الويب كام أو الألواح الإلكترونية.[18]

5. خاتمة

بعد استعراض كافة عناصر البحث يمكن القول أن المركز الوطني للسجل التجاري يتجه نحو تقديم الكثير من الخدمات الإلكترونية فضلا عن اصدار السجل الإلكتروني فكل السجلات التجارية الحالية إلكترونية ومزودة بالرمز الرقمي وعليه فإنه يمكن القول أن المركز الوطني للسجل التجاري يطبق الإدارة الإلكترونية بالنظر إلى وجود أرضية لتقديم

الخدمات الإلكترونية بالإضافة إلى السجل التجاري الإلكتروني الذي تم تعميمه على جميع السجلات التجارية وحتى القديمة منها تم تجديدها ، ومن بين الخدمات التي تقدم عبر البوابة الإلكترونية سجل كوم: البحث في قائمة التجار، استخراج الوثائق عن بعد، إيداع الحسابات المالية عن بعد، حجز موعد زيارة عن بعد، إنشاء مؤسسات عن بعد، لذلك يجب على الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات الإلكترونية الاشتراك في البوابة الإلكترونية سجل كوم" اشتراك مدفوع وليس مجاني" وعليه توصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الجزئية، لذا فإن هذه الدراسة تشجع المركز الوطني للسجل التجاري لتقديم المزيد من الخدمات إلكترونيا كما، يجب تحسيس وتوعية المتعاملين الاقتصاديين بأهمية الإجراءات الإلكترونية التي هي في صالحهم كإيداع الحسابات الاجتماعية عبر الخط وتجدر الإشارة أن البوابة الإلكترونية موجهة أيضا للمحترفين وهيئات وزارة التجارة وترقية الصادرات كمديريات التجارة وترقية الصادرات التي تساعدها كثيرا في الحصول على المعلومات الصحيحة للمتعاملين الاقتصاديين والوصول إليهم، كما سيفتح السجل الإلكتروني آفاق واعدة في مجال الخدمات الرقمية ورقمنة الاقتصاد الوطني[20] ويقترح الباحث كتوصيات:

- تخفيض الاشتراك الإلكتروني في بوابة سجل كوم الإلكترونية؛
- منح تحفيزات للتعاملات الإلكترونية مقارنة بالتعاملات العادية وهذا لتشجيع الإدارة الإلكترونية؛
- جعل بعض الخدمات تقدم حصريا عبر البوابة الإلكترونية؛
- رسكلة المتعاملين الاقتصاديين على المعلوماتية؛

6 . الهوامش والمراجع

[1] بلحاج نصيرة. (جوان2021). تحت عنوان جهود المركز الوطني للسجل التجاري في تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد07، العدد02.

[2] بن داود سفيان. (ديسمبر2022). تحت عنوان الإدارة الإلكترونية توجه جديد لتحسين نظام الإدارة العامة والحالة المدنية–عرض تجارب دول عربية ناجحة، مجلة قضايا معرفية، المجلد02، العدد01.

[3] مزور صورية وفيلالي بومدين. (ديسمبر2021). تحت عنوان السجل التجاري الإلكتروني في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، المجلد06، العدد02.

[4]حساين سامية. (2016). تحت عنوان القيد في السجل التجاري الرقمي أحد بنود وانجازات الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة إدارة العدد 84.

[5] بن داود. (2022). ص 206

[6] بن زايد سارة. الإدارة الإلكترونية كأحد أدوات التسيير الحديثة في منظمات الأعمال. مجلة باب الإدارة(03)، ص 83

[7] سعيدي، ص 147

[8] عماري سمير. (2018). الإدارة الإلكترونية كآلية للتحول الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي في ظل البيئة الرقمية. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة(06). 123

[9] طارق قسيمي. (ديسمبر2017). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات في المؤسسات الاستشفائية العمومية. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 02(04). ص 27.

[10]عميروش حفصي. العلاقة بين البيروقراطية والإدارة الإلكترونية. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. ص 08.

[11] جبير، علي سعيد عبد الزهرة. مزايا الإدارة الإلكترونية في جائحة كرونا. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. 10(02). ص 59

[12] عنون، 2020، الصفحات 73–74

[13] مولود، بلقاسم. (2018). تجربة الإدارة الإلكترونية بين: الأمية الإلكترونية وإشكالية التطبيق. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي–جامعة المسيلة، 04 (02) 270–271.

[14] جبريل، وائل محمد. (ديسمبر2020). معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارة الخدمات الصحية درنة (ليبيا). المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي. 06(01). صص 79–80–81

[15] بلحاج نصيرة. (جوان2011). جهود المركز الوطني للسجل التجاري في تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية. مجلة الدراسات القانونية، 07(02) ص 173

[16] المرجع السابق، صفحة 176

[17] البوابة الإلكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري سجل كوم، https://sidjilcom.cnrc.dz/

[18] بومدين. (2021). السجل التجاري الإلكتروني في القانون الجزائري، صفحة 469

[19] مقابلة مع إطار بالفرع المحلي لولاية خنشلة السيدخ.ق، 2022

[20] الباحث كمحقق للمنافسة والتحقيقات الاقتصادية بمديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية خنشلة منذ تاريخ 02مارس2014 إلى يومنا هذا.

[21] المركز الوطني للسجل التجاري. البوابة الإلكترونية "سجل كوم". تاريخ الاسترداد 11 جانفي 2024، منsidjilcom.cnrc: https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc/accueil

[22] مولود، بلقاسم. (2018). تجربة الإدارة الإلكترونية بين: الأمية الإلكترونية وإشكالية التطبيق. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي–جامعة المسيلة، 04(02)، 268–276.

[23] بن زايد سارة. الإدارة الإلكترونية كأحد أدوات التسيير الحديثة في منظمات الأعمال. مجلة باب الإدارة(03)، 82–89.

[24] عميروش حفصي. العلاقة بين البيروقراطية والإدارة الإلكترونية. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

[25] حساين سامية. (2016). القيد في السجل التجاري الرقمي أحد بنود وانجازات الحكومة الإلكترونية في الجزائر. مجلة إدارة، 23(01)، 63–84.

[26] بن داود سفيان. (ديسمبر2022). الإدارة الإلكترونية توجه جديد لتحسين الإدارة العامة والحالة المدنية

[27] عرض لتجارب دولية ناجحة. مجلة قضايا معرفية، 02(01)، 203–230.

[28] سمير عماري. (سبتمبر2018). الإدارة الإلكترونية كآلية للتحول الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي في ظل البيئة الرقمية. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة(06)، 120–141.

[29] سمير عماري، يحي سعيدي. مساهمة تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة جامعة محمد بوضياف المسيلة. مجلة حقوق والعلوم الانسانية–دراسات اقتصادية، 30(01)، 145–164.

[30] طارق قسيمي. (ديسمبر2017). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات في المؤسسات الاستشفائية العمومية. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 02(04)، 23–38.

[31] علي سعيد عبد الزهرة جبير.مزايا الإدارة الإلكترونية في جائحة كرونا. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 10(02)، 53–77.

[32] مزور صورية، فيلالي بومدين. (ديسمبر، 2021). السجل التجاري الإلكتروني في القانون الجزائري. مجلة الدراسات القانونية، 06(02)، 460-477.

[33] مزور صورية، فيلالي بومدين. (ديسمبر، 2021). السجل التجاري الإلكتروني في القانون الجزائري. مجلة الدراسات القانونية، 06(02)، 460-477. تم الاسترداد من مجلة الدراسات القانونية.

[34] نصيرة بلحاج. (جوان2011). جهود المركز الوطني للسجل التجاري في تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية. مجلة الدراسات القانونية، 07(02)، 171-186.

[35] وائل محمد جبريل. (ديسمبر2020). معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بإدارة الخدمات الصحية درنة (ليبيا). المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، 06(01)، 73-94.

[36] وهيبة ختيري، نوارة بوعلاقة، فؤاد عنون. (2020). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين وتطوير العمل الإداري. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة، 04(02)، 69-83.

[37] خ.ق. (03 جويلية 2022). مكلف بتمثيل الفرع المحلي للسجل التجاري لولاية خنشلة في الأبواب المفتوحة على قطاع التجارة وترقية الصادرات لولاية خنشلة. (الباحث، المحاور)

[38] الباحث كمحقق للمنافسة والتحقيقات الاقتصادية بمديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية خنشلة منذ 02 مارس 2014.